عبّـــاس نصراوي

# الطاقة والسّياسة الخارجيّة الأميركية

## مقدمـــة

كانت السمة المميزة لنظام اتفاقيات الامتيازات ، الذي كان حتى الآونة الأخيرة الاداة الوحيدة لتنمية موارد النفط العربية ، انه ما ان يتم منح الامتياز او الحصول عليه ، حتى تسلم الحكومة المضيفة معه سلطة سيطرتها على تنمية موارد النفط ، ومستوى الانتاج ، والسعر الذي يباع به النفط . واستمر انعدام التنسيق حتى العام ١٩٦٠ عندما تم خلق منظمة البلدان المصدرة للبترول ( اوبيك ) . وكان خلق اوبيك نفسها عملا دفاعيا يقصد منه حماية دخل النفط من المزيد من التفتت . وحتى مع وجود اوبيك ، اخفقت بلدان النفط العربية في صياغة سياسة مشتركة من شأنها ان تنسق السياسات المتحكمة بقطاعاتها النفطية او دمجها مع بقية اقتصاداتها . وهدف السياسة المشتركة الوحيد الذي رأوه مناسبا كان الهدف الذي من شأنه أن يزيد الدخل للبرميل الواحد ويزيد الدخل الاجمالي .

كان من المتعذر نوعا ما تجنب هذه الحالة اذ ان السلطة النهائية لزيادة النمو أو تأخيره كانت تكمن مع اداره الشركات ، وهذا يعني خارج سيطرة الحكومات العربية . وبالاضافة الى اتفاقيات الامتيازات ، كانت شركات النفط المتعددة الجنسيات ( الشركات الكبرى ) في مركز يمكنها من الدخول في اشكال مختلفة من المشاركات للسيطرة على معدل تنمية موارد النفط ومن ان تكون القوة التقريرية النهائية فيما يتعلق بكمية النفط التي يتوجب على كل بلد ان ينتجها . وهذه نقطة مهمة تدعو الى بعض التوسع .

## النفط واهداف السياسة الخارجية الاميركية

خلال الحرب العالمية الثانية ، صار واضحا انه لن يكون في مقدور الولايات المتحدة ان تواصل دورها بوصفها البلد المصدر للنفط الرئيسي في العالم ، وانه لا بد من تنمية موارد نفط الشرق الاوسط لتوفير الطاقة الضرورية من اجل التنمية الاقتصادية اللاحقة للحرب ونمو الاقتصادات المصنعة . وانعكس تقدير هذه الحقيقة في اتفاقية النفط الانكلو ــ اميركية للعام